



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

فائض السيولة في المصارف التجارية وإمكانيات الاستثمار مع إشارة خاصة للعراق

رسالة ماجستير مقدمة إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية
جزءاً من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالب

عدنان عودة صالح الصفار

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

وحيدة جبر آل منشد

٢٠١٥ م

بغداد

١٤٣٦ هـ

المستخلص

اعتمدت الدراسة أسلوب المزج بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، اذ تنطلق تارة من العام إلى الخاص من خلال تحديد الإطار العام للمصارف التجارية ومن ثمّ دراسة أهمية السيولة المصرفية لكل المصارف التجارية، وتارة أخرى تنطلق هذه الدراسة من الخاص إلى العام من خلال دراسة اثر السيولة المصرفية في عمل المصارف التجارية ومن ثم تأثيرها في النشاط الاقتصادي ككل.

كما تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي للبيانات المصرفية للوقوف على الحجم الحقيقي لفائض السيولة لدى المصارف التجارية ومن ثم بيان مدى إمكانية استثمار هذا الفائض.

الأبعاد المكانية والزمانية

البعد المكاني :

تناولت الدراسة بالبحث والتحليل واقع المصارف التجارية العراقية ومدى استثمارها لفائض السيولة المتراكمة لديها، كما تم التطرق إلى تجارب مختارة لبعض البلدان التي تعاني من فائض السيولة المصرفية مثل (الجزائر، ليبيا، قطر).

البعد الزمني:

لقد غطت الدراسة مدة تسع سنوات (٢٠٠٤ - ٢٠١٢) وهي مدة مناسبة لدراسة فائض السيولة في المصارف التجارية العراقية.

هيكلية الدراسة:

لغرض الإحاطة التفصيلية بكل جوانب الدراسة فقد قسمت على ثلاثة فصول أعقبتها استنتاجات وتوصيات تناول الفصل الأول تحديد مشكلة السيولة المصرفية من خلال الفجوة بين الموارد المالية واستعمالاتها في المصارف التجارية من خلال ثلاثة مباحث تطرق المبحث الأول إلى ماهية المصارف التجارية، وجاء المبحث الثاني تحت عنوان الموارد المالية للمصارف التجارية واستعمالاتها اما المبحث الثالث فقد اهتم بدراسة الفجوة بين الموارد المالية واستعمالاتها في المصارف التجارية وكيفية معالجة هذه الفجوة. والفصل الثاني فقد اخذ على عاتقه توضيح ماهية ومصادر السيولة المصرفية ومؤشرات قياسها من خلال ثلاثة مباحث أيضاً اهتم الأول بتوضيح مفهوم السيولة المصرفية وأهميتها والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها وتطرق الثاني إلى بيان مصادر السيولة الداخلية والخارجية وكيفية تخطيطها في المصارف التجارية في حين تناول الثالث مخاطر السيولة المصرفية والمؤشرات المالية المستعملة في قياسها. والفصل الثالث فقد ركز على فائض السيولة المصرفية واليات استثماره في ظل واقع المصارف التجارية العراقية من خلال ثلاثة مباحث أوضح الأول استثمار فائض السيولة في المصارف التجارية من خلال تجارب بلدان مختارة في حين اخص الثاني في دراسة فائض السيولة المصرفية في ظل واقع المصارف التجارية العراقية وتطرق الثالث إلى آليات استثمار فائض السيولة في المصارف التجارية العراقية (الواقع والمقترحات).

الاستنتاجات

١. اظهرت الدراسة ان المصارف التجارية العراقية بشقيها العامة والخاصة تعاني من فائض في السيولة، اذ بلغت نسبة السيولة المصرفية ٥٤% لعام ٢٠١٢، وهي تشير إلى أنها نسبة تفوق النسبة المعيارية والبالغة ٣٠% التي جاءت في قانون الصيرفة ٩٤ لسنة ٢٠٠٤، بما يعني وجود موارد مالية معطلة لم تستثمر في المجالات التي تدر عائد، وتقدم خدمة للمجتمع.

٢. يلعب البنك المركزي العراقي لكونه ممثل للسلطة النقدية دوراً مهماً في عملية امتصاص السيولة المصرفية، لكونه الجهة المسؤولة عن استقرار سعر الصرف والسيطرة على التضخم في البلد وذلك من خلال مجموعة من الآليات والأدوات التي استطاع من خلالها تحقيق انخفاض في السيولة بما يعادل (٢٥) ترليون دينار لعام ٢٠٠٧، اذ تستثمر المصارف التجارية بشقيها العام والخاصة جزءاً من أموالها في استثمارات آمنة ومضمونة مثل مزادات العملة ومزادات الحوالة، والتسهيلات القائمة لكونها تدر إليها عائد ولو قليل لكنه مضمون وامن.

٣. أدى اعتماد المصارف التجارية الخاصة على أدوات السياسة النقدية في استثمار احتياطاتها الفائضة إلى عدم الاكتراث للنشاط الاقتصادي وما تقدمه الوساطة المالية من تمويل مطلوب يحتاجها السوق في الحدود اللازمة والمرغوبة. هذا وما مارسته المصارف الحكومية ايضاً باستعمال فائضها المتاح لتقوي استثمارها في حساب تسهيلات البنك المركزي وغيرها من الأدوات.

٤. عند تحليل هيكل الودائع لدى المصارف التجارية العراقية نجد ان ودائع المصارف الحكومية التي تتكون من (ودائع القطاع العام الرسمي، وشبه الرسمي اضافة الى ودائع القطاع الخاص) تمثل نسبة (٨١.٣%) من اجمالي الودائع، ويعود هذا الارتفاع لكون هذه المصارف مضمونة من قبل الدولة وبالتالي توفر عنصر الامان. مما يعني ان المصارف الخاصة لم تستحوذ الا على (١٨.٧%) من اجمالي الودائع.

٥. اما القروض فقد تميزت المصارف الحكومية بكبر حجم القروض الممنوحة من قبلها لكون معظم الجهات المقترضة هي جهات حكومية على الرغم من كون كفاية رؤوس أموال هذه المصارف منخفضة جداً هي (٠.١) وهذا يعني ان عملها محفوف بالمخاطر. اما المصارف الخاصة فبالرغم من كون كفاية رؤوس أموالها عالية والتي تصل إلى (١٣٠%) لكنها لا تمنح الائتمان النقدي بصورة

كبيرة وهذا راجع إلى خوفها من مخاطر السيولة. إذ اعتمدت بشكل واضح على الائتمان التعهدي وذلك لكونه ائتمان آمن، وبعيد عن مخاطر السيولة.

٦. من المعلوم انه توجد علاقة متداخلة ما بين السيولة المصرفية وحجم الاستثمار في الاقتصاد، وهذا يعني انه كلما ازداد حجم الاستثمار في البلد فإنه يؤدي بالنتيجة إلى خفض السيولة المصرفية لدى المصارف التجارية لكونها عنصراً مهماً في رفد مشاريع التنمية بالأموال اللازم لإقامة الكثير من المشاريع او التوسع في حجمها ومن ثم توفير فرص استثمارية مجدية للاقتصاد الوطني، وفي العراق نجد ان اجمالي الاستثمارات إلى الناتج المحلي الاجمالي لدى المصارف الحكومية لا تصل إلى النسبة المعيارية (١٥-٢٠%) في عام ٢٠١١ وهي نسبة قليلة جداً لا تحقق اهداف التنمية الاقتصادية.

ان نسبة الائتمان المصرفي الذي تمنحه المصارف التجارية العاملة في العراق إلى الناتج المحلي الاجمالية لا يصل إلى النسبة المعيارية الدولية والبالغة ٥٠% وهذا يعني ان الائتمان المصرفي الذي تمنحه المصارف التجارية لا يسهم في التأثير في النشاط الاقتصادي في العراق لكون النسبة هي ٢% من الناتج المحلي الاجمالي. وبالنظر لكون حجم الائتمان النقدي الذي تمنحه المصارف الحكومية هو اكبر من حجم الائتمان النقدي الذي تمنحه المصارف الخاصة والذي يذهب غالباً إلى القطاع العام ونتيجة إلى تراجع اداء القطاع العام والكفاءة الاقتصادية في مشاريع القطاع العام والذي بدوره ادى إلى ظهور حالات تخلف اقتصادي في العراق.